٥ ـ **تؤكد** عزم الدول الأعضاء على تعزيز منظومة الأمم المتحدة بوصفها إطاراً للحوار البنّاء والجهود المشتركة في سبيل حل المشاكل الاقتصادية والعلمية ـ التكنولوجية والاجتماعية الدولية ، لاسيما المشاكل التي تواجه البلدان النامية ؛

٦ ـ **تحث** جميع الدول الأعضاء على أن تواصل بروح بنّاءة ونيّة مخلصة المفاوضات التي بدأت داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية الدولية وأن تصل بها إلى نهاية ناجحة عن طريق التوصل إلى حلول عادلة تحظى بالقبول المتبادل وفقاً للأهداف المتفق عليها ؛

٧ ـ **تدعو** الأمين العام إلى أن يبلغ الجمعية العامة ، في تقاريره السنوية ، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٧٩/٤٠ ـ أنماط الاستهلاك : الجوانب النوعية للتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، لاسيما المادة ٥٥ ، وأحكام المادتين ٢٢ و ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٨] ، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٩] ،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٥١ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، والمناقشات التي جرت بشأن تقارير الأمين العام عن المسألة[٢٠] ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن الدراسة المنظورية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عن الاقتصاد العالمي حتى سنة ٢٠٠٠[٢١] ،

واقتناعاً منها بضرورة الحفاظ على المدى الطويل على التوازن بين الموارد والسكان والبيئة والتنمية ، واضعة في الاعتبار الإنجازات التي تحققت في مجال العلم والتكنولوجيا والتقدم المحرز في نقل الابتكارات التكنولوجية إلى البلدان النامية ،

وإذ تشير كذلك ، كما جاء في الفقرة ٨ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٢٢] ، إلى أن عملية التنمية يجب أن تعزز كرامة الإنسان ، والنمو الاقتصادي والعمالة المنتجة ، والمساواة الاجتماعية ، وأن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين الدائم لرفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع المكاسب الناجمة عنها توزيعاً عادلاً ، في إطار خطط التنمية والأولويات الوطنية لكل بلد ،

وإذ تؤكد من جديد ، وفقاً لغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث وأهدافها ، لاسيما الفقرة ٤٢ منها ، أن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم التقني والمالي لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العاجلة والطويلة الأجل ، في إطار زيادة كبيرة وشاملة في الموارد المخصصة للتنمية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للهويات الحضارية للأمم والشعوب ،

وإذ ترى أنه من المهم لإشباع الحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأساسية أن يجري ، وفقاً لخطط التنمية والأولويات الوطنية ، تعزيز إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتحسين الظروف الإنسانية ،

وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة قد تعهدت بإنشاء قوائم موحدة للبيانات المتعلقة بالبيئة ، والموارد الطبيعية ، والهياكل الأساسية القائمة ، والسكان ، بما في ذلك تكوين المجموعات السكانية واحتياجاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

وإذ تشير أيضاً إلى اضطلاع اللجنة الإحصائية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، وغيرهما من هيئات منظومة الأمم المتحدة ، بدراسات للمؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية ،

وإذ تدرك الحاجة إلى أساليب تقيس بدقة اكبر مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلدان النامية ، بغية تسهيل البحث عن طرق أفضل لتحسين مستويات المعيشة ،

١ ـ **تؤكد من جديد** الغاية المشتركة التي يبتغيها المجتمع الدولي ، وهي القيام عن طريق الجهود الوطنية والتعاون الدولي ووفقاً لنظام كل بلد وموارده ، بتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لتنمية أحوال الإنسان ، وتحقيق رفاهية الأفراد وعائلاتهم ، فيما يتعلق على الأخص بالغذاء والكساء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية ؛

---

(١٨) القرار ٢١٧ ألف (د ـ ٣) .
(١٩) انظر : القرار ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١) ، المرفق .
(٢٠) E/1979/75 و E/1981/65 و A/36/571 .
(٢١) A/40/519 .
(٢٢) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .

٢ ـ **ترى** أن التقييم الدقيق لما يحدث من تحسّن في مستويات المعيشة يستدعي وجود أداة قياس يمكن التعويل عليها ، تتكون من مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالأحوال المعيشية والعمالة والظروف المحددة لها ، وتحسين البرامج الاحصائية الوطنية الأساسية ، والقدرات الوطنية الأساسية المتصلة بالغذاء والكساء والمسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية ؛

٣ ـ **تلاحظ** أهمية تحديد أنماط إرشادية للاستهلاك لاستخدامها على الصعيد الوطني تفي بصورة كافية بالحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأساسية ، ويجري تصميمها وفقا للاحتياجات المحلية والوطنية ، ولاسيما في البلدان النامية ، وتأخذ في الاعتبار الخبرة والخطط والاستراتيجيات الوطنية ؛

٤ ـ **تشجع** البلدان ، في هذا الصدد ، على الاضطلاع بجهود لتجميع بيانات دقيقة ومستكملة عن الاستهلاك ومستويات المعيشة لفئات السكان المختلفة وتنظيم هذه البيانات ونشرها دورياً ، مع مراعاة الحاجة إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام الدولي للجوانب النوعية للتنمية ؛

٥ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د ـ ٢٩) بغية مساعدة الدول ، وخصوصاً البلدان النامية ، وأجهزة الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لزيادة الوعي بالقضايا المترابطة للموارد والسكان والبيئة والتنمية ؛

٦ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام أن يعد تقريراً عن أنماط الاستهلاك والمؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية المرتبطة بها ، يستند إلى آراء جميع الدول المعنية والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي اضطلعت بها حتى الآن الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، وعلى الأخص معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، وأن يقدم التقرير إلى اللجنة الإحصائية للنظر فيه في دورتها الرابعة والعشرين ، وترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم تقريراً حول هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/١٨٠ ـ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الفقرة ١١ من قرارها ٩٦/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨١/١٩٨٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، ومشروع الاتفاق المرفق به ، الذي يرمي إلى ربط منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بعلاقات مع الأمم المتحدة وفقاً للفقرتين ٥٧ و ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة ،

توافق على الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الوارد في مرفق هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

المرفق

الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ديباجة

مراعاة لأحكام المادة ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١٨ من دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تفق الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على ما يلي :

المادة ١

الاعتراف

تعترف الأمم المتحدة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (المسماة فيما يلي « المنظمة ») بوصفها وكالة متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة ، كما هي معرّفة في دستورها ، وبكونها مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لدستورها وكذلك وفقاً لأية معاهدات واتفاقات تقوم على تنفيذها .

المادة ٢

التنسيق والتعاون

تعترف المنظمة ، في علاقاتها مع الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، بالدور التنسيقي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمسؤولياتهما الشاملة في مجال النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وتعترف المنظمة ، في أداء دورها التنسيقي الأساسي في ميدان التنمية الصناعية ، بالحاجة إلى التنسيق والتعاون الفعّالين مع الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة . وتبعاً لذلك ، توافق المنظمة